القبول الاجتماعي للنازحين العائدين من مخيمات النزوح وتأثيره في الهوية الوطنية العراقية: دراسة حالة محافظة نينوى

Social acceptance of returning displaced individuals from displacement camps and its impact on the Iraqi national identity: A case study of Nineveh Governorate

م.د. خيرالله سبهان عبدالله الجبوري

كلية العلوم السياسية –جامعة الموصل

kheralla_aljuboury@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٤/١٠ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/٨/٢٩

المُلخص:

أدت موجة النزوح في العراق، لاسيما في محافظة نينوى، إلى عواقب وتحديات عميقة وخطيرة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى الأمني. فبعد مرور أكثر سبع سنوات على تحرير المحافظة، وبدأ عملية عودة النازحين من مخيمات النزوح إلى مناطقهم الأصلية، هُناك تساؤلات عدة بالغة الأهمية حيال عملية القبول الاجتماعي للنازحين العائدين وإعادة اندماجهم في المجتمع. لذا توضح هذه الدراسة التحديات والآثار والفرص التي تفرضها عملية القبول الاجتماعي في مجتمعاتهم والتأثير الأوسع لها على الهوية الوطنية المُشتركة.

الكلمات المفتاحية: القبول الاجتماعي، النزوح، العودة الآمنة، الهوية الوطنية.

Abstract:

The wave of displacement in Iraq, especially in Nineveh Governorate, has led to significant challenges at the political, economic, social and security levels. More than seven years after the liberation of the governorate, and as the process of returning the displaced from camps to their areas of origin has begun, there are several important questions about the social acceptance of returning displaced individuals and their reintegration into society. Therefore, this study examines the challenges, impacts, and opportunities imposed by social acceptance in their communities and its broader impact on national identity.

Keywords: Social Acceptance, Displacement, Safe Return, National Identity.

المقدمة

إنَّ نجاح عملية إعادة اندماج وقبول النازحين العائدين من مخيمات النزوح ليست قضية ضرورية للتعايش السلمي في المناطق التي تضررت من النزاع فحسب، بل تؤدي دوراً مهماً في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة أيضاً. وعبر هذه الدراسة التي ركزت على القبول الاجتماعي للنازحين العائدين ودوره في تعزيز الهوية الوطنية، تُقدم الدراسة رؤى لصانع القرار من أجل تعزيز قيم المواطنة وإحلال السلام والتعايش السلمي في العراق، من هُنا جاءت أهمية الدراسة.

لقد تعرض النسيج المجتمعي في محافظة نينوى لتهديدات عميقة سببتها سنوات النزوح والعنف التي تعرضت لها المُحافظة، مما أدى إلى مخاوف حيال الانقسام والتوتر المجتمعي. فالإشكالية تكمن في مدى تقبل المجتمع للنازحين العائدين في محافظة نينوى، وكيف يؤثر هذا القبول الاجتماعي أو عدمهُ، على الهوية الوطنية المشتركة. لذا تحاول الدراسة الإجابة على السؤال الأساسي الآتي: كيف تؤثر عملية القبول الاجتماعي للنازحين العائدين من مخيمات النزوح على هويتهم الوطنية؟ كانت تلك هي إشكالية الدراسة.

تعتمد الدراسة على فرضية مفادُها أنَّ المستويات الأعلى للقبول الاجتماعي للنازحين العائدين إلى محافظة نينوى يرتبط بطريقة ايجابية بالانتماء الوطني ويعمل على تعزيز قيم المواطنة. بالمُقابل، فإنَّ القبول المحدود لهم يُسهم في تفاقم الانقسام ويقوض التماسك الاجتماعي، مما ينعكس سلباً على الهوية الوطنية.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج التحليل النظمي بغية التحقق من فرضيتها.

وقد انتظمت الدراسة في ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، جاء المبحث الأول إطاراً نظرياً لمفاهيم الدراسة، بينما تطرق الثاني إلى تحديات عودة النازحين لمحافظة نينوى، في حين وضح الثالث القبول الاجتماعي للنازحين في نينوى وانعكاسه على الهوية الوطنية.

المبحث الأول: إطار نظري مفاهيمي

منذ فجر التاريخ وحتى الوقت الراهن شهد العالم صراعات ونزاعات مسلحة وحروب، وكان السكان المدنيون أثناء تلك النزاعات المسلحة هدفاً مباشراً لهذه العمليات العسكرية، وقد تعرضوا إلى ممارسات عنف وتعذيب قاسية، وتم احتجازهم رهائن، وغيرها من أشكال الممارسات التي تؤدي إلى نشر الخوف والمعاناة والرعب. هذه الانتهاكات والممارسات تُجبرهم على النزوح من أماكن سكنه المعتادة، وما يرافقها من مشكلات عدم القبول والرفض الاجتماعي. ونظراً لزيادة ظاهرة النزوح في وقتنا الراهن، فإنّ الأمر يتطلب منا فهم ماهية القبول الاجتماعي والنزوح ومفهوم الهوية الوطنية، وهو ما سيتم التطرق له في هذا المبحث وفق الآتي:

المطلب الأول: مفهوم القبول الاجتماعي والنزوح

أولاً: القبول الاجتماعي: منذ أن خُلقت البشرية والأنسان يعيش في حياة اجتماعية يفكر فيها بالأشخاص المحيطين به وبمن يرتبط معهم في علاقات اجتماعية وبنفسه، ويتميز الإنسان بقدرته على أن يكون واعياً بالعالم المحيط به فهو يحيا في البيئة المختلفة في أنواعها الثقافية والاجتماعية والطبيعية

وهذه العلاقات قائمة على أساس التفاعل والقبول الاجتماعي. لذا فهو دائماً يتساءل من أنا؟ ومن أنا بنظر الآخرين؟ وهل يتقبلني المجتمع؟ وأهم شكل من أشكال القبول والتكيف الذي يحاول الشخص الوصول أليه هو القبول الاجتماعي ويكون ذلك عبر تحقيق الانسجام والتكيف من الأشخاص الآخرين وتقبلهم له. والأنسان بوصفه كائناً اجتماعياً فهو يستمد الشعور بالقبول والرضا الاجتماعي عبر انتماءه وتفاعليه مع المجموعة الراغبة في الحصول على التغيير الاجتماعي لأن الأنسان يتفانى بهدف حصوله على القبول والرضا الاجتماعي وما يرتبط به من عمليات تعزز ضمانه المعرفي والنفسي [١]. فالأنسان لا يستطيع العيش بمعزل عن المجتمع الذي يعيش فيه، بل يحتاج إلى التواصل مع الآخرين من أجل تلبية احتياجاته، وهذا لا يتم دون وجود تفاعل وقبول اجتماعي بين المكونات الاجتماعية المختلفة [٢].

فالتنوع والاختلاف بين المكونات الاجتماعية سنة من سُنن الله في خلقه، وإن القبول الاجتماعي للآخرين يؤكد على وجود اختلاف وتنوع بين الاشخاص وفقاً اجناسهم أو أديانهم اعراقهم وإن ما يربطهم من علاقات اجتماعية ينطلق من منظومة القبول والرضا الاجتماعي المحدد لهوية الآخر بين قبوله ورفضه في إطار العيش المشترك الذي يتأثر بالأيديولوجيات والمصالح والعقائد التي تتبناها المكونات على تنوعها واختلافها في المجتمع وما تفرزه من آثار سلبية أو ايجابية، فقد تكون قائمة على أساس التعاون البناء والقبول الاجتماعي فتسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي مع الآخر المختلف، أو قائمة على أساس القهر والتهميش والاقصاء وما يرتبط بها من موجات تطرف فكري ينجم عنها رفض اجتماعي ومشكلات عدة مثل التهجير والعنف والإبادة للآخر المختلف كوسيلة لتبرير سلوكها تجاهه[٣].

وقد عرفته عالمة النفس الانكليزية (اليزابيث بيرغنر هارلوك Elizabeth. B Hurlock) بوصفه الفرد الذي يحصل على صفات قبول اجتماعية أكثر من خصائص الرفض الاجتماعي، فيحدث القبول الاجتماعي له نتيجة لاستجابة الأشخاص الآخرين تجاهه [٤]. بينما عرفه عالم الاجتماع الامريكي (كارتر فيكتور كود Carter. V Good) بأنه محبة الشخص من قبل الأشخاص الآخرين إشراكهم له في فعالياتهم الاجتماعية [٥]. ويعرف القبول الاجتماعي بوصفه حالة من الرضا يحصل عليها الأشخاص من أقرانه يعبرون فيها عن رغبتهم للتحدث والجلوس والعمل معه والالتقاء به. كما يعرف بوصفه إدراك الشخص لذاته واعطاءه توقع الآخرين وفقاً لما يدركها هو مكانة في تصوراته وهو يريد أن يشعر بتقديرهم له وبحبهم تجاهه، ويطلب هذا التقدير من محيطه الاجتماعي. ويعرف أيضاً بأنّه توافر صفات محددة في شخص أو مجموعة أشخاص تجعل من الأشخاص الآخرين يميلون لهذا الشخص أو تلك المجموعة وينجذبون اليه [٦]. فالقبول الاجتماعي هو مجمل الأفكار الايجابية التي يشكلها الشخص تجاه الآخرين المختلفين الذين يتشارك معهم حالة الوجود الاجتماعي [٧]. وبذلك فهو ضرورة اجتماعية حياتية تشتد كلما كان هناك تنوع عرقي وديني واحتكاك دائم بينهم وتتزايد الحاجة اليه أيضاً طالما كان هناك شخص يمارس الاقصاء والعنف ويرفض العيش مع الآخر المختلف. فهو حالة يحصل فيها الشخص على احترام ومحبة وتقدير الأشخاص الآخرين له ولكل صفاته الشخصية.

ثانياً: مفهوم النزوح: تُعدُّ ظاهرة النزوح من التحديات الخطرة التي تمس وحدة وكيان الدولة لما لها من تأثيرات بنيوية جوهرية تُهدد وجود المجتمعات واستقرارها ووحدتها الوطنية، بل تمتد آثارها إلى المستقبل لتهدد بخطورتها كيان الدولة ووحدتها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، فقد تسببت سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على ما يقارب ثلث الأراضي العراقية إلى نزوح داخلي قسري لأعداد وصلت إلى ما يقارب ٥,٤ مليون مواطن عراقي نازح داخلياً، مما جعل الدولة العراقية تعاني من مشكلات خطرة تهدد السلم المجتمعي وبناء الدولة فضلاً عن الأبعاد المستقبلية لهذه الظاهرة[٨]. فظاهرة النزوح تُعدُّ من الظواهر ذات الأهمية، لاسيما في المجتمعات التي تتعرض لها، نتيجة لما تتركه من آثار مباشرة وغير مباشرة على جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة سواء ما يتعلق بالجانب الأمني أم الاقتصادي أم الاجتماعي أم على المستوى الخدمي، وهذا يشمل المجتمع الطارد والمستقبل وقد ظهر هذا التأثير واضحاً على المجتمعات العراقية بشكل عام ومحافظة نينوى بشكل خاص بعد أنّ شهدت موجة النزوح القسري الجماعي في ٢٠١٤/٦/١٠ وما تلاها [٩].

وقد عرف الاستاذ (جون بينت Jon Bennett) النزوح بأنه: حركة الأفراد أو جماعة من الناس أُجبروا على مغادرة منازلهم أو الفرار من محل اقامتهم المعتاد، هرباً من حالات العنف العام، أو النزاع المسلح، أو إعمال من صنع البشر، أو الكوارث الطبيعية، الذين لم يتجاوزوا حدود دولتهم المعترف بها دولياً [١٠]. ويعرف النزوح بأنه: الخروج القسري لفرد ما من محل سكنه سواء كان بسبب كوارث طبيعية أم نزاع مسلح. ويتميز النزوح الداخلي عن سواه من تحركات الفرد بأنه حركة غير طوعية وإنما قسرية يتعرض لها الفرد ضمن حدود بلده. وتختلف أسباب هذا النزوح ما بين فوضى وعنف عام أو نزاع مسلح أو كوارث طبيعية أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو من صنع الإنسان. وقد عرفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأفراد النازحين داخلياً بوصفهم جماعات أو أفراد من البشر أُجبروا على الهروب من منازلهم فراراً من تفشي حالات العنف، أو نزاع مسلح، أو كوارث طبيعية، أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو من صنع البشر [١١].

وفي ضوء ما تطرقنا لهُ سابقاً يُمكننا أنّ نعرف النزوح إجرائياً بوصفه: عملية يتم عبرها تهجير الأشخاص قسراً يضطر أو يُكره أو يُجبر فيها الأفراد إلى الفرار من محل إقامتهم المعتاد أو الهروب من مساكنهم داخل وطنهم الأصلي من غير أنّ يتجاوزا حدود دولتهم، سعياً أو بحثاً عن ملاذ آمن بسبب حالات العنف العام أو هرباً من آثار العمليات العسكرية أو العنف الطائفي أو انتهاكات حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: مفهوم الهوية الوطنية

تُعدُّ قضية الهوية الوطنية واحدة من أبرز المصطلحات والقضايا المرنة في الوقت الراهن للدولة والمواطنين على حد سواء. فهذا المصطلح كغيرهِ من المصطلحات في العلوم الاجتماعية لا يوجد هُناك اتفاق جامع مانع حوله؛ لأنَّ الهوية الوطنية تطورت عبر الأزمان وأصبحت في الوقت الراهن موضع جدال ونقاش، فقد اختلفت التصورات والتحليلات والآراء حولها فهي ترتبط ارتباط وثيق بالمواطن

والوطن[١٢]، وتتشكل عبر صيرورات مجتمعية خارجية وداخلية تعمل جاهدة على شد الأشخاص إلى الجماعة الوطنية بوصفها مجموعة داخلية تتفاعل ضمن مدى يمتد من الاندماج المجتمعي الكامل إلى الصراع والنزاع الدموي مع المجموعات الخارجية والهويات الفرعية والاجتماعية الأُخرى[١٣]. فالهوية تُعدُّ في غاية الأهمية ومنها تنطلق المصالح، فالأشخاص لا يمكنهم أنّ يتصرفوا أو يفكروا بعقل في متابعتهم لمصالحهم الخاصة إلاّ إذا عرفوا أنفسهم، فسياسة المصالح تتطلب وجود الهوية [١٤]. والهوية هي مفهوم واسع وشامل لكل الخصوصيات الفردية أو الجماعية، وهي تعبر عن ماهية الفرد وشخصيته التي يتميز بها عن بقية الهويات المكونة للوجود الانساني بكل معانيه [١٥].

فالهوية الوطنية تُعطي الجماعة تميزاً عن غيرها من الهويات الوطنية الأُخرى، فهي تعكس التاريخ المشترك للجماعة واهدافها ورغباتها وثقافتها، والافراد يتمسكون بها ويحملونها؛ لأنّ تمنحهم تميزاً ومكانة على المستوى الدولي كحاملين ومنتمين لهذه الهوية وعبرها يتم تعريفهم، ولكن في حال غياب أو ضعف هذه الهوية الوطنية فالأفراد يجدون أنفسهم فاقدين لهذا التميز وهذا التعريف، وهذه هي أحدى المشكلات التي تعاني منها الهوية الوطنية العراقية التي بدأت تأخذ بمرور الزمن دوراً ثانوياً إذا ما تمت مقارنتها بغيرها من الهويات الفرعية، فهناك ضعف للهوية الوطنية، أدى إلى فراغ ملأته الهويات الفرعية، وأحياناً العابرة للقومية[١٦].

ويرى (أليكس ميكشيللي Alex Mucchielli) في كتابه (الهوية L'identite) أنّه على الرغم من بساطة مفهوم الهوية التي يبدو فيها من الناحية الظاهرية، فإنه على خلاف ذلك فهو يتضمن درجة عالية من التعقيد والمشكلات والتعقيد؛ وذلك نتيجة للتنوع البالغ في دلالاته واصطلاحاته. فالهوية ليست كياناً يتكون دفعة واحدة وإلى الأبد. بل هي حقيقة تولد وتتطور وتنمو، وتتكون، وتشيخ وتعاني من أزمات وجودية واستلاب [١٧]. ومن الناحية الاصطلاحية فإنّ الهوية الوطنية تأتِ نتيجة مجموعة انساق من الدلالات والعلاقات التي يستمد الفرد منها قيمته ويصنع لنفسه في ضوئها نظاماً يُشكل فيه هويته. ويتداخل مفهوم الهوية الوطنية مع مفاهيم أُخرى عدة وأحيان أخرى ترتبط به عبر علاقة محددة، فهناك مفاهيم تتداخل في استخدامها مع مفهوم الهوية، مثل مفهوم الولاء والانتماء والذات [١٨]. بينما يرى (بيكو باريك Bhikhu Parekh) أنّ الهوية الوطنية هي شعور يوحد الأفراد حول فهم ذاتي مشترك، ويزودهم بالقدرة والطاقة والاحساس بالانتماء المشترك [١٩].

ومما تقدم يمكننا القول: أنّ الهوية الوطنية هي رابطة قيمية تربط أفراد المجتمع ككل أو مجموعة اجتماعية معينة، يرى فيها الفرد نفسه عبر المجتمع الذي يتشارك معه في السلوك والاعتقاد والقيم. إذاً فالهوية الوطنية بشكل عام ترتبط بفهم الأفراد وتصورهم لذاتهم ولما يعتقدون أنه مهم في حياتهم.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه عودة النازحين لمحافظة نينوى

هُناك تحديات عدة تواجه النازحين العائدين إلى مناطقهم في محافظة نينوى، وطبيعة وحجم هذه التحديات كبيرة، مما يتطلب حلها ومعالجتها وهذا لا يتعلق بالحكومة العراقية فقط، ولكن يترتب على

المجتمع الدولي أيضاً مسؤولية دولية تتطلب تقديم الدعم والاسناد والمساعدة للحكومة والمجتمع العراقي للتغلب على هذه المشكلة؛ لذا سنتطرق في هذا المبحث لهذه التحديات وفق الآتي:

المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية

إنَّ الثقة السياسية هي علاقة تفاعلية وبناءً تنظيمياً معقداً بين طرفين أو أكثر؛ إذ تنشأ الحاجة الملحة للتفاعل بين أبناء المجتمع والحكومة، وما تحتاجه هذه العلاقة من الاعتماد على الآخر لتحقيق أهداف معينة، ولكي تكون هناك ثقة يجب أنّ تقوم العلاقة بين الطرفين على أُسس خالية من التوتر والخوف والقلق، والثقة توصف بأنها الاعتماد أو الوثوق بمشاركة أو قدرة الجمهور في إدارة الشؤون العامة. والثقة بين المواطن العراقي والحكومة تتأرجح، وذلك بسبب عوامل وأسباب عدة من بينها مستوى الأداء للمؤسسات والدوائر الحكومية وجودة ونوع الخدمات العامة المقدمة عبرها، فضلاً عن مستوى القدرة على التشغيل والبطالة ومستوى التضخم والنمو الاقتصادي، ومستوى الرفاه الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني في مناطق العودة [٢٠].

يُعد التحدي السياسي هو المحرك الأساسي لبقية التحديات، فهو حجر الأساس في عملية استقرار مناطق النازحين الأصلية وحل مشكلات النزاع والاستقرار الأمني في المنطقة، ومن ثم تحقيق النمو والتطور والازدهار الاقتصادي مما يدفع بعجلة التقدم نحو الأمام في مناطق العودة [٢١]. فالتجاذبات السياسية بين الأحزاب والقوى السياسية يمثل أحد التحديات التي تواجه العوائل العائدة إلى مناطقهم الأصلية، فقد أثر التناحر السياسي بين تلك القوى والأحزاب السياسية الموجود في المشهد السياسي العراقي وبشكل سلبي على مناطق العودة وشكل تحدياً للعائدين لاسيما في المناطق المتنازع عليها سياسياً. ففي ظل رفض الآخر وتهميشه وسلب لحقه السياسي لا يمكن تحقيق عملية القبول الاجتماعي ولا حتى تعزيز واشاعة قيم التسامح بين المكونات الاجتماعية في مناطق عودة النازحين في ظل استمرار التفرد والاستبداد بالسلطة؛ لأنَّ الطبيعية السياسية للاستبداد تعني عدم الاعتراف بالحقوق السياسية للآخرين (العائدين) الذين يمتلكون حق ممارسة السلطة في حال استكمال شروط ممارستها اللازمة مهما كانت هوية الآخر وصنفه ووضعه [٢٢].

كما أنّ التداعيات الأمنية تُشكل تأثيراً مباشراً على تطبيق السياسات الوطنية الاجتماعية الهادفة إلى تعزيز القبول الاجتماعي، نتيجة لأسباب عدة منها ما هو مرتبط بالخلفية الأمنية للعوائل العائدة؛ إذ تشكل أحد أهم التحديات، والمقصود بالخلفية الأمنية لهذه العوائل انتماء أحد أبناء تلك العوائل إلى تنظيم (داعش) الإرهابي، فضلاً عن المعلومات المتاحة لدى القوات الأمنية التي غالباً ما تتسبب في إعاقة عملية القبول الاجتماعي، ويُشكل المُخبر السري هو الآخر تأثيراً كبيراً على تلك العملية في الحالات التي يكون فيها هو الطرف الذي يغذي الأجهزة الأمنية بالمعلومات الأمنية الملفقة على تلك العوائل، إلى جانب هذا هُنالك تحديات مرتبطة ارتباط وثيق بالتحديات الأمنية منها فقدان الوثائق الثبوتية الرسمية لغالبية تلك العوائل، فضلاً عن الأطفال المولودين أثناء مدة الحرب على تنظيم (داعش) الإرهابي، وهذا

هو التحدي الأمني الأكبر، وتكمن خطورته في أنّ مثل هذه الحالة ستكون وسيلة شرعية للخرق الأمني والتزوير[٢٣]. وقد أكد التقرير الذي أعدته لجنة الانقاذ الدولية حول احتياجات الحماية للنازحين، في نيسان ٢٠٢٢، أنّ مجموعات معينة من النازحين تواجه تحديات أمنية متزايدة بسبب الاشتباه بأنهم منضمين لتنظيم (داعش) الإرهابي أو بسبب فقدانهم الوثائق الثبوتية الخاصة بهم [٢٤].

وفي دراسة اعدتها المنظمة الدولية للهجرة في العراق ومركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون حول الوصول إلى حلول دائمة للنازحين في العراق، للمدة من أيار ٢٠١٦ حتى كانون الثاني ٢٠٢٠، أشارت الدراسة إلى ضرورة تحقيق الأمن من أجل ضمان القبول الاجتماعي لعودة النازحين، وهذا يشمل، الحماية من التهديدات التي سبّبت التشرد والنزوح في أول الأمر أو قد تُسبِّب تشريداً ونزوحاً مجدداً. وينبغي ألاّ تكون حماية النازحين داخلياً أقل فعالية من الحماية المقدّمة للسكان أو مناطق البلد التي لم تتأثر بالتشرد والنزوح. وقد يتعذّر في الغالب تحقيق السلامة والأمن على نحو مطلق، ولكن ينبغي ألاّ يتعرض النازحين داخلياً للهجمات أو المضايقة أو التهديد أو الاضطهاد أو أي شكل آخر من الإجراءات العقابية عند عودتهم إلى مجتمعاتهم الأصلية أو التوطن في مكان آخر من البلد. ولابد أنّ يتاح للنازحين داخلياً، إمكانية الوصول الكامل وغير التمييزي إلى الآليات الوطنية والمحلية للحماية، بما في ذلك الشرطة والمحاكم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات [٢٥]. ويحتاج الأمر كذلك إلى مبادرة الحكومة الاتحادية لتنفيذ الاتفاقيات الأمنية مع حكومة إقليم كردستان لتأمين عودة النازحين لمناطقهم مثل سنجار التي يرفض نازحوها العودة لعدم تنفيذ اتفاقية سنجار بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم.

وإن تنفيذ اتفاق سنجار يتطلب تحقيق الاستقرار الأمني في المناطق المحررة وازالة أسباب التوتر والخوف من الأجهزة الأمنية الماسكة للأرض. وقد أظهر المسح الميداني الذي أعدته وزارة الهجرة والمهجرين بالتعاون ومع وزارة التخطيط أنّ عدد العوائل التي حصلت على مساعدات لم تتجاوز (٦٥%) من اجمال العوائل المشمولين بالمسح، وهذا يُشير إلى ضُعف نظام المساعدات التي تقدم للنازحين ولا يشجعهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية [٢٦].

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية

إنّ تحسن الوضع الاقتصادي ينعكس بشكل ايجابي على استقرار الأوضاع في مناطق عودة النازحين، وكلما كان هذا الوضع مستقراً ساعد على اقامة مشاريع خدمية وتوجيه موارد الدولة بعيداً عن اهدارها في الجانب العسكري، فالدولة العراقية في السنوات التي سبقت دخول تنظيم (داعش) الإرهابي وما تلاها من أحداث ومشكلات جعلت من التطور والنمو الاقتصادي يسير لخطى بطيئة ومتردية؛ لأنّ القائمين على تنفيذ السياسات والخطط الاقتصادية لم يكن يمتلكون الكفاءة والخبرة اللازمة، فضلاً عن انتشار ظاهرة الفساد في قطاعات الدولة المختلفة، واعتماد الدولة على النفط بشكل تام في ظل غياب القطاع الزراعي والقطاعات الأُخرى المهمة مثل القطاع السياحي والصناعي، وفي ظل هذا الوضع هُناك بعض الفئات الاجتماعية المهمشة والفقيرة دفعها الفقر والعوز والتهميش إلى التصادم مع السلطات الحكومية مما تسبب

في انتشار العنف، وتهديد كيان الدولة والمثال الواضح هُنا ما حدث في حزيران ٢٠١٤. وما نتج عنه من موجة نزوح جماعي تسببت في زيادة نسبة الفقر في العراق، نتيجة لفقدان النازحين لمساكنهم وتعليمهم ومصادر عيشهم، فارتفعت معها نسبة البطالة [٢٧]. ففي مناطق عودة النازحين هُناك ضغوط انخفاض الانتاج والبطالة، وغياب العدالة التوزيعية، فضلاً عن قلة فرص العمل والعوز المادي وهو ما يتسبب بمزيد من الضغوط على تلك العوائل العائدة من النزوح إلى مناطق سُكناهم [٢٨].

فالبطالة ونقص فرص العمل تُعدُّ من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه النازحين العائدين إلى مناطقهم، فقد أُجبرت العديد من تلك الأُسر التي كانت تمتلك مهنة معينة سواء كانت تعمل في الزراعة أم مهنة حرفية أُخرى على تركها لتلك المهن، فضلاً عن تعطيل العديد من المشاريع الصناعية في مناطق العودة، هذا الأمر أدى إلى انتشار البطالة بشكل واسع يقابله عجز المؤسسات الحكومية المعنية بوضع خُطط واستراتيجيات للتخفيف من حدت هذه التحديات الاقتصادية. كما إنَّ مشكلة التغيير المهني من وضع مهني معين إلى وضع مهني آخر وما يترتب عليه من تحول في المكانة الاجتماعية وما إلى ذلك، تشكل تحدياً اقتصادياً آخر لتلك العائلات العائدة. فضلاً عن تراجع القطاع الزراعي نتيجة ترك الأرض أو اهمالها بعد تعرض تلك العائلات للنزوح [٢٩]. هذه الضغوط الاقتصادية من انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدعم الاقتصادي للنازحين العائدين والتفاوت الطبقي وانخفاض الانتاج والعوز والحرمان المادي وقلة فرص العمل في مناطق العودة تُزيد من حدة الضغوط على العوائل العائدة إلى مناطقهم الأصلية [٣٠].

وإذا كانت التحديات السياسية والامنية والاقتصادية للنازحين العائدين وخيمة، فإنَّ التحديات الاجتماعية هي الأكثر خطورة وشدة. فقد تعرض النسيج المجتمعي إلى شرخ خطير جداً، فالعلاقات الأسرية أصبحت معرضة للخطر؛ إذا عانت عوائل عديدة من مشكلة التفكك الأُسري نتيجة لعدم رغبة الأبناء بالعودة إلى مناطقهم الأصلية نتيجة لاندماجهم في المناطق التي نزحوا إليها، فقد استمرت أزمة النزوح أكثر من ثلاث سنوات وهي مدة ليست بقليلة كونوا فيها علاقات وبعضهم أصبح لديه عمل؛ لذا رفض بعض الأبناء العودة إلى مناطقهم الأصلية مما أضطر العائلة إلى العودة وترك بعض الأبناء نازحين، وهذا تحدي اجتماعي خطير يُعرض المجتمعات إلى التفكك الأسري.

وقد تعددت التحديات الاجتماعية للعوائل العائدة إلى مناطقهم الأصلية منها الوصم الاجتماعي (وصمت العار)، فإنّ عمليات القتل الممنهج التي قام بها تنظيم (داعش) الإرهابي لكل المخالفين لعقيدته المتطرفة، وما نتج عنه من وصم اجتماعي لتلك العوائل، ويقصد بالوصم الاجتماعي التصور الذهني السلبي الذي يلتصق بشخص معين كنوع من أنواع الاستهجان أو الاستياء لهذا الشخص بسبب قيامه بسلوك غير سوي، يتنافى مع المبادئ والقيم الاجتماعية في المجتمع. فإنَّ مصطلح (عوائل داعش) تمّ استعماله على نطاق واسع لوصف حالة الأُسر التي انتمى أحد أبناؤها إلى تنظيم (داعش) الإرهابي أو تعاون معهم، وفي الغالب يكون الزوج أو الأبن. فضلاً عن اتهام بعض الموظفين مثل عمال البلدية، الذين لم ينزحوا واستمروا في العمل، تحت حكم تنظيم (داعش) الإرهابي بالانتماء للتنظيم [٣١].

وفي غالبية الحالات امتدت الوصم بالانتماء إلى أقارب المنتمي من الدرجة الثانية والثالثة مثل الأعمام وابناء العم والإخوان الذين يعيشون في مساكن مستقلة؛ إذ تعرضت تلك العائلات للتهميش والوصم الاجتماعي من قبل أبناء المجتمع لاسيما الأشخاص الذين عانوا من تنظيم (داعش) الإرهابي في مناطقهم وتعرضوا إلى تدمير منازلهم ونزحوا وقُتل ابنائهم. هذه العوائل التي انتمى أحد ابنائها للتنظيم تمت معاقبتها بشكل جماعي ولم يسمح لهم بالعودة فالأهالي يرفضون عودتهم، وهذا يُعقد عملية القبول الاجتماعي لهذه الأُسر في مجتمعها، فلا يمكن تحقيق هذه العملية إلاّ بعد وجود رغبة كلا طرفي المشكلة (الأسر والمجتمع الذي تنتمي اليه)، وبهذا يُعد الوصم الاجتماعي أحد تحديات القبول الاجتماعي [٣٢]. وقد أفرزت المرحلة السابقة والحالية لعودة العوائل النازحة إلى مناطق سكناهم الأصلية أو محاولة اندماجهم في المجتمعات التي استضافتهم، جملة من التحديات الاجتماعية، تختلف في شدتها من محافظة إلى أُخرى ومن منطقة إلى أُخرى، ففيما يتعلق بالنازحين العائدين إلى مناطق سُكناهم الأصلية هُناك توتر متصاعد بين القبائل والعشائر وحتى الجماعات العرقية والطوائف، وذلك بسبب الشكوك بانتماء أحد أبناء العائلة لتنظيم (داعش) الإرهابي مما يُشير إلى تزايد النزاعات المحلية مرة أُخرى، وفي بعض الحالات هناك مشكلات عديدة تواجه العائدين منها سيطرت بعض الجماعات المسلحة على ممتلكات ومنازل النازحين، وحتى القادرين على الرجوع إلى مناطقهم في الغالب يجدون أنّ مساكنهم تمّ تدميرها أو أنها تعرضت للسلب والنهب أو استولى عليها نازحين آخرين[٣٣].

ويعاني النازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية من تدمير للبنى التحتية، لا سيما في مناطق غرب الموصل وسنجار، كما أنّ ردة الفعل النفسية والحاجز الذي تعاني منه العوائل النازحة نتيجة لفقدان أفراد من عائلاتهم تشكل هي الأخرى تحدياً اجتماعياً للنازحين العائدين، فضلاً عن رفض المجتمعات قبول الناجيات الايزيديات [٣٤]. وسلط السيد (بيتر ماورير) رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر الضوء على التحديات الجسيمة التي ما يزال يواجهها النازحين العائدين إلى مناطقهم الأصلية المحررة، وأكد أن السكان بحاجة إلى السكن اللائق والخدمات الأساسية التي تشمل توفير مياه الشرب والرعاية الصحية، فضلاً عن إتاحة فرص كسب العيش وتوفير الأمن وإزالة الالغام غير المنفجرة. وفيما يتعلق بعملية المصالحة ذات الأهمية البالغة، شدد رئيس اللجنة الدولية على الحاجة إلى اتباع الإجراءات القضائية وتوافر ظروف احتجاز لائقة تطبق بشكل منصف على جميع المحتجزين بصرف النظر عن الاتهامات الموجهة إليهم [٣٥].

إنَّ قضية النازحين في العراق تشكل إحدى التحديات والمشكلات التي تتعرض لها الحكومة العراقية، فحجم الظاهرة كبير وخطر ويدفع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وحتى الدولية أنّ تولي اهتمامها اللازم من أجل وضع حلول واستراتيجيات وخطط مناسبة للخروج من هذه الأزمة ومعالجة تحدياتها بشكل عاجل.

المبحث الثالث: القبول الاجتماعي للنازحين العائدين في محافظة نينوى وانعكاسه على قيم المواطنة

منذ أن أعلنت الحكومة العراقية في العام ٢٠١٧ انتصارها على تنظيم (داعش) الإرهابي، أدرجت عملية العودة الآمنة والطوعية للنازحين إلى مناطقهم الأصلية ضمن القضايا الملحة وذات الأولوية. وبدأت تبحث عن حلول مستدامة لأزمة النزوح التي تواجه تحديات عدة سياسية واقتصادية وانسانية واجتماعية وأمنية تُعرقل عودة النازحين، فضلاً عن الافتقار إلى عامل القبول الاجتماعي الذي يشكل معضلة كبيرة أمام عودة النازحين وصعوبة اندماجهم بالمجتمع، الأمر الذي انعكس سلباً على قضية الانتماء والهوية الوطنية؛ وهو ما سيتم التطرق لهُ في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: النزوح وأثره على الهوية الوطنية

إنَّ الآثار الاجتماعية التي تعرضت لها الدولة العراقية عديدة، لكن كان أشدها الإرهاب؛ إذ أدت سيطرة عصابات تنظيم (داعش) الإرهابي على بعض المحافظات العراقية، لاسيما محافظة نينوى في حزيران عام ٢٠١٤ إلى أوسع وأقسى موجة نزوح في العالم، فضلاً عن ما رافق هذه الموجة من عمليات قتل على الهوية من قبل هذا التنظيم الإرهابي لكل من يخالفه في عقيدته المتطرفة، هذه الآثار كان لها انعكاسات سلبية على الهوية الوطنية وهو ما سيتم التطرق له وفق الآتي:

أولاً: الوصم الاجتماعي: يُعبر الوصم الاجتماعي عن الصورة الذهنية السلبية التي يتم إلصاقها بالشخص أو مجموعة أشخاص تعبيراً عن حالة الاستهجان والاستياء لهذا الشخص أو تلك المجموعة من الأشخاص نتيجة قيامه أو قيامهم بسلوكيات تتعارض مع المبادئ والقيم السائدة في المجتمع.

والوصم في اللغة العربية يعني: العارُ، والعيبُ، والعقدةُ في العود، والصَّدْعُ فيه. يقال: قَناةٌ فيها وَصْمٌ: صَدْعٌ في أُنْبُوبها. والوَصْمةُ الفترةُ في الجسد، والعيبُ، العارُ، واليمينُ في معصية [٣٦].

أمّا اصطلاحاً فالوصم يعرف بأنَّهُ رأي سلبي بسبب فعل مشين، وقلة الاحترام لفرد ما، وموقف مخجل، والرفض الاجتماعي، ويشير المصطلح إلى كل ما هو سيئ من الناحية الاخلاقية، وغير عادي، للأفراد الذين يقومون بسلوك غير سوي، فيتم تمييزهم على أنهم أفراد، سيئو الخلق، منحرفون. وبذلك فإنَّ الضرورة تقتضي من أبناء المجتمع الابتعاد عنه وتجنبه وعدم الاختلاط به أو الزواج من بناته أو ابنائه [٣٧].

لذا فالوصم الاجتماعي هو تصنيف يُلصق بالفرد أو مجموعة أفراد، ومن ثم يتم تمييزهم وعزلهم عن بقية الأفراد الآخرين. وعندما يتم تكوين أفكار ومعتقدات معينة تجاه الجماعات أو الأفراد فإنّ هذا الأمر قد يؤدي إلى أفعال وسلوكيات سلبية وخطيرة في بعض الحالات تجاههم. ويمكن للوصم أنّ يؤدي إلى آثار تُضر بالصحة العقلية للفرد، كما يمكنها أن تزيد من الأمراض لدى الفرد، وتؤدي إلى الاكتئاب، والعزلة الاجتماعية، والمعاناة من الوحدة، وانتشار الخوف، وانعدام التماسك الاجتماعي. ولكن يمكن الحد من هذه القوالب النمطية وتغيير المواقف بالمعلومات التي تستند على الحقائق، وذلك عبر رفع مستوى الوعي بخطورة الوصم الاجتماعي. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإنَّ ظاهرة الوصم الاجتماعي يمكن تعريفها على أنّها تُشير إلى الخزي أو العار أو الرفض المجتمعي، مما يؤدي إلى التمييز والرفض والاقصاء

والتهميش من المشاركة في الشؤون العامة في المجتمع. ويمكن لظاهرة الوصم الاجتماعي والتمييز المصاحب لها أنَّ ينتقص من كرامة الأشخاص ويؤثر على ثقتهم بأنفسهم وبالمجتمع المحيط بهم [٣٨].

ويرى عالم الاجتماع الامريكي (هاوَرْد سُول بِيكَر Howard Saul Becker) في مؤلفه (الغرباء outsiders) الذي نشره في العام ١٩٦٣، أنّ الوصم الاجتماعي هو عملية تُحدد مدى تأثر هوية الفرد بنظرة المجتمع المحيط به إليه استناداً إلى معيار جسدي أو سلوكي، فالمجتمعات الانسانية مهما كانت طبيعتها فهي تؤسس قواعد عامة عدة تضبط عبرها السلوك الانساني وتُحافظ على استقرار وتوازن الوضع العام فيه، وتكريس الصورة المثالية له [٣٩]. ومن ثم فإنَّ الفرد الموصوم يعد مصاباً بوصم اجتماعي يجعله شخص غير مرغوب به ويحرمه من تأييد أو تقبل المجتمع له؛ لأنه شخص مختلف عن الأشخاص الآخرين، وهذا يولد لديه نقص في التوازن الاجتماعي والنفسي.

ويتحقق الوصم الاجتماعي عندما تترابط مجموعة من المكونات مع بعضها وهي: المكون الأول وجود قناعات ثقافية سائدة في المجتمع تربط الأفراد الموسومين بصفات غير مرغوب فيها، أو تربطهم بصورة نمطية سلبية. والمكون الثاني هو وضع الأفراد الموسومين في تصنيفات وترتيبات مميزة لتحقيق قدرة من العزل بين الـ (نحن) والـ (هم). أمّا المكون الثالث فهو اختبار الأفراد الموسومين بالتمييز والمكانة اللذان يؤديان إلى آثار تتسم بعد التكافؤ. والمكون الخامس هو توقف الوصم تماماً على حيازة قوة سياسية واقتصادية واجتماعية تتيح بناء الصورة النمطية، وتعريف الفارق والاختلاف، وعزل الأفراد في تصنيفات مغايرة، وممارسة الرفض والاستنكار التام والتمييز والاقصاء، وهذا يعني أن مفهوم الوصم يستخدم في الحالة التي تجتمع فيها عناصر التنميط والوصم والعزل والتمييز وفقدان المكانة [٤٠].

وهُنا يطرح عالم الاجتماع الكندي (إيرفينغ غوفمان Erving Goffman) سؤال مفادهُ: كيف يؤثر الوصم على انجاز الفرد وأدواره عبر تحليله لمشكلة إدارة هويته؟ وكيف يُقدم الموصوف بالوصم ذاته للآخرين؟، لما يُشير إليه مصطلح الوصم من صفات وخصائص سلبية تحقيريه يحملها الفرد. وقد حدد (غوفمان) ثلاثة انماط للوصم هي [٤١]:

١. العاهات (التشوهات) الجسدية.

٢. عيوب أو مثالب في السمعة الشخصية، لاسيما تلك المرتبطة بحياة الشخص مثل: المرض أو الادمان على المخدرات أو الشذوذ الجنسي أو السجن وغيرها.

٣. الوصم المرتبط بالدين أو العرق أو الأمة.

إنَّ شعور الأفراد بالوصم من المجتمع الذي يعيشون فيه لا يؤثر عليهم فقط، بل يتعداهم إلى عوائلهم ويتسبب في إنشاء حواجز اجتماعية مع أبناء المجتمع المحيط مما يؤدي إلى عزلهم هم وعوائلهم. فالوصم الاجتماعي يتسبب في تقييد الفرد ونبذه ويؤثر على عائلته، ومن ثم يُقلل من التواصل الاجتماعي [٤٢]. إذ كشفت دراسة قام بها الباحث (كايلي نيف Kayleigh Neff) في العام ٢٠١٢ حول تأثير النبذ على وعي الوصم الاجتماعي وحساسية الرفض، أنَّ الأفراد الذين لديهم تجارب الشعور بالوصم

الاجتماعي يحصلون على مستويات متدنية في أربع احتياجات أساسية هي: الانتماء (الهوية)، والسيطرة، ووجود معنى للحياة، وتقدير الذات [٤٣]. هذا يعني أنَّ الدراسة أثبتت وجود علاقة سلبية بين الشعور بالوصم الاجتماعي والحاجات الأساسية الأربعة.

إنَّ اللوم لجماعة معينة نتيجة الوصم الاجتماعي يُثير الاستهجان والعداء غير المبرر، فضلاً عن تعميقه للانقسام والتفكك الاجتماعي تجاه جماعة معينة داخل المجتمع. وبسبب ذلك قد يتعرض هؤلاء الأفراد للنبذ أو الاستبعاد في المواقف الاجتماعية وقد يحرموا من السكن، والرعاية الصحية الكافية، والعمل والتعليم، فضلاً عن ذلك قد بوجه إليهم إساءات جسدية وعاطفية ولفظية مما يجعلهم يشعرون بالعزلة الاجتماعية أو أن المجتمع المحيط بهم قد نبذهم [٤٤].

فالأشخاص الذين يوصمون لديهم (أو يعتقد أنَّ لديهم) صفة أو نعت مميز يميزهم عن الآخرين على أنهم مختلفين ونتيجة لهذه الصفة تقل وتنخفض قيمتهم الاجتماعية في نظر الآخرين في المجتمع. وقد تكون تلك العلامة أو صفة الوصم الاجتماعي مرئية أو غير مرئية، أيَّ أنَّها يمكن ملاحظتها أو لا يمكن ذلك من قبل أبناء المجتمع. وقد يمكن السيطرة عليها أو لا يمكن، وقد ترتبط بالمظهر الخارجي للإنسان مثل، التشوه الجسدي، أو عضوية في جماعة معينة مثل، أمريكي من أصل أفريقي، أو سلوك معين مثل، الشذوذ الجنسي. والأهم من ذلك، أنَّ وصمة العار الاجتماعي مرتبطة بالسياق الاجتماعي[٤٥]. وإنَّ تصنيف الأفراد أو الحكم عليهم بشكل سلبي بناءً على أفكار نمطية أو مسبقة والتمييز ضدهم نتيجة الوصم الاجتماعي يؤدي إلى فقدان مكانتهم في المجتمع، فضلاً عن ضعف التماسك الاجتماعي ضمن شبكة العلاقات التي يتمتعون بها والمعاملة السيئة التي يتعرضون لها داخل المجتمع [٤٦].

ويستعمل مصطلح (عوائل داعش) على نطاق واسع في محافظة نينوى وغيرها من المحافظات التي سيطر عليها تنظيم (داعش) الإرهابي، فهو وصف للأُسر التي أنتمى أحد أبناؤها إلى تنظيم (داعش) الإرهابي أو تعاون معهم، وفي الغالب يكون الأب أو الأبن، كما إنَّ الموظفين في دوائر الدولة الرسمية الذين استمروا في العمل بدوائرهم تحت سيطرة حكم تنظيم (داعش) الإرهابي مثل، البلدية والصحة وغيرها من الدوائر الخدمية، جرى اتهامهم بالانتماء إلى تنظيم (داعش) الإرهابي، وفي غالب الأحيان يمتد الوصم الاجتماعي إلى الأقارب من الدرجة الثانية والثالثة من ضمنهم الأعمام وأبناء العم وإخوان المنتمية الذين يسكنون في منازل منفصلة عن المنتمي؛ إذ تتعرض تلك الأُسر للوصمة الاجتماعية والتهميش من قبل أبناء المجتمع، لاسيما الأشخاص الذين عانوا من وجود تنظيم (داعش) الإرهابي في مناطقهم ودمر التنظيم الإرهابي منازلهم وقتل أبناءهم، وتعرضوا للنزوح[٤٧].

لذا فإنَّ أغلب هذه الأُسر (عوائل داعش) لا يسمح لها بالعودة إلى منازلها في مناطقهم، وهو نوع من العقاب لتلك الأُسر من قبل أهالي المناطق نتيجة لما أرتكبه التنظيم الإرهابي بمناطقهم. وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على الهوية الوطنية، فالهوية لا تتحقق إلاّ إذا شعر الأفراد بأنهم جزء من المجتمع ويتقبلهم وأنهم جزء من منظومة الدولة ومؤسساتها التي تهتم بهم ولا تفرط بهم ولا تعاقبهم على ذب لم يقترفوه، فقد

أصبحت تلك العائلات ضحية لما قام به الأب أو الأبن دون أنّ يكون لها رأي أو قرار بالانتماء، لاسيما الاطفال منهم، وبهذا يعد الوصم الاجتماعي واحداً من الآثار السلبية على الهوية الوطنية [٤٨].

ثانياً: النزوح والتهجير: إنَّ ظاهرة النزوح والهجرة يُطلق عليها في الدراسات السيكولوجية تسمية أغلاق الجماعة الأثنية (التمركز الأثني)، وبذلك يسهم النزوح الداخلي في توزيع الأُسر النازحة وفقاً للانتماءات القبلية والدينية والأثنية عن الجماعات الأُخرى، كما حدث في محافظة نينوى بعد سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على المحافظة في منتصف العام ٢٠١٤، فقد تغيرت الخريطة الديمغرافية للسكان فيها، ومن ثم فإنَّ فرص التعايش السلمي والانتماء الوطني تنخفض، وبالمقابل تتزايد حدة الصراعات والتوترات. وهذا بدوره يُعرض الروابط الاجتماعية للتفكك وينشأ نوع من التصادم بين العادات والقيم، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على الهوية الوطنية. فالنزوح يعد أحد العوامل المؤثرة على الهوية الوطنية، فهو يشكل مصدر تهديد للروابط والنسيج الاجتماعي داخل الدولة الواحدة [٤٩].

لقد أصبحت قضية النزوح والتهجير تُشكل خطراً يُهدد الهوية الوطنية العراقية، فالعديد من النازحين والمهجرين في محافظة نينوى، لاسيما في مناطق قضاء سنجار وسهل نينوى وقضاء تلعفر، يحاولون الهروب من البلد عبر الهجرة غير الشرعية، التي أضحت قضية اجتماعية وانسانية عالمية، بسبب فقدانهم الثقة بالدولة ومؤسساتها وعدم استقرار مناطقهم. هذا الأمر له تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية ويمتد الأثر حتى إلى تغييرات ديموغرافية، فقد تأثر النازحين والمهجرين وفقدوا الانتماء للهوية الوطنية وضعفت لديهم قيم المواطنة. والدافع وراء قضية الهجرة غير الشرعية بسبب الاوضاع الاقتصادية الصعبة في مناطقهم وقلة فرص العلم وانتشار البطالة والعنف المسلح؛ فأصبح الشباب في هذه المناطق يفكرون بالهجرة غير الشرعية، ويعرضون أنفسهم لخطر الموت المحقق أثناء عمليات التهريب، ويحاولون الوصول إلى دول يعتقدون أنهم سيحصلون فيها عن ما يبحثون عنه من أمن وفرص عمل وحياة كريمة، نتيجة لضعف قيم المواطنة لديهم، ومن ثم يتركون هؤلاء في شبكات التهريب غير الشرعية عبر المياه وهم يعانون من اليأس والاحباط ويصارعون الموت [٥٠].

ويشكل الوضع في قضاء سنجار التابع لمحافظة نينوى شمال العرق مصدر قلق للحكومة العراقية. فعلى الرغم من استعادة القضاء من تنظيم (داعش) الإرهابي في تشرين الثاني عام ٢٠١٥؛ إلاّ أنَّ الاوضاع فيه غير مستقرة، فقد أشار السكان المحليون في القضاء فضلاً عن المنظمات الاغاثية أنّ دخول المواد الغذائية والادوية عبر نقاط التفتيش يكون بصعوبة بالغة، هذا القضاء تسكنه غالبية ايزيدية، الذين تمّ تهجيرهم قسراً وبشكل جماعي عندما استولى التنظيم الإرهابي على قضاء سنجار في حزيران من العام ٢٠١٤، وقد تمكن عدد قليل منهم العودة إلى سنجار. هذا الأمر انعكس سلباً على الهوية الوطنية العراقية، فالسكان المحليون في قضاء سنجار يشعرون بخيبة أمل وفقدان للثقة بالدولة ومؤسساتها ويشعرون أنّ الأجهزة الأمنية خذلتهم، فقد تولد لديهم شعور بأنهم ليس جزء من هوية الوطن الذين ولوا فيه عبر السنين [٥١].

وتشعر الغالبية العظمى من النازحين والمهجرين من محافظة نينوى باليأس ولا يرون أنَّ لهم مستقبلاً مشرق، وينظر العديد من الاطفال والشباب المراهقين إلى أنَّ العالم مكان خطر عليهم وأنَّ المحيطين بهم قساة يريدون ويسعون إلى فناءهم، وأنهم ليس لهم سبيلاً إلاَّ أنّ يكونوا أكثر انحرافاً وعنفاً. فقد تعرضوا أثناء مدة النزوح والتهجير إلى أمراض نفسية ومشاعر سيئة عدة في المناطق التي نزحوا إليها، وينتابهم احساس وشعور بالإذلال، والإساءة لكرامتهم، لاسيما عند مراجعتهم لمؤسسات ودوائر الدولة الرسمية؛ هذا الأمر يولد شعور بعجز الدولة ومؤسساتها عن تقديم بديل حقيقي لمعاناتهم، وينعكس بشكل سلبي على انتمائهم الوطني، نتيجة لفقدان ثقتهم بالدولة ومؤسساتها [٥٢].

لذا فالنزوح والتهجير يؤثران بشكل كبير على الهوية الجامعة، فهما يؤديان إلى ضعف الارتباط بالهوية الوطنية تمهيداً إلى تفكيكها، لكنهما في الوقت ذاته قد يسهمان في تقديم فرصة مناسبة من أجل إعادة صياغة الهوية الوطنية بطريقة تسهم في تجميع مختلف المكونات العراقية بطريقة شمولية أكثر مما يعزز الهوية الوطنية، فقد أدت موجة النزوح والتهجير الجماعي في محافظة نينوى مطلع حزيران من العام ٢٠١٤ إلى آثار عدة أسهمت في اضعاف الهوية الوطنية وفق الآتي:

١. ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية: أدى النزوح والتهجير الذي شهدته محافظة نينوى في العام ٢٠١٤ إلى تفكك الأُسر والمكونات الاجتماعية فيها، مما تسبب في أضعاف الروابط الاجتماعية والأُسرية التي تُعدُّ جزءاً مهماً في تشكيل الهوية الوطنية. فالنزوح والتهجير القسري يُسهم في فصل وأبعاد الأشخاص أفراد وجماعات عن جذورهم وانتماءاتهم الاجتماعية والثقافية، التي تنعكس سلباً على انتمائهم الوطني، وتؤثر على ثقتهم بالدولة ومؤسساتها.

٢. التهميش والانعزال: غالباً ما يعاني النازحين والمهجرين من الانعزال والتهميش في المجتمعات التي تستضيفهم، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بالإقصاء عن الهوية الجامعة. فقد يشعرون أنهم غرباء في بلادهم ووطنهم، مما يعزز لديهم الشعور بالهوية الفرعية المتمايزة عن الهوية الوطنية.

٣. الصدمات النفسية والاجتماعية: غالباً ما يصاحب النزوح والتهجير صدمات نفسية واجتماعية تؤثر على نظرة المواطنين للهوية الوطنية الجامعة، إذ يمكن أنَّ يؤدي شعور المواطنين بالإقصاء والظلم إلى تبني اتجاهات ومواقف سلبية تجاه الحكومة والهوية الوطنية. وقد عانى النازحين والمهجرين من محافظة نينوى بعد العام ٢٠١٤ من صدمات نفسية واجتماعية كبيرة، شكلت تحدي كبير أمام عملية القبول الاجتماعي للنازحين والمهجرين التي انعكست سلباً على رؤيتهم للهوية الوطنية.

ثالثاً: ضعف المشاركة: تُعدُّ المشاركة عملية ذات طبيعة سياسية واجتماعية، إذ يمكن للفرد عبرها أن يؤدي أدواراً في الحياة السياسية وإدارة الشؤون العامة في مجتمعه، والمشاركة في صياغة وصناعة السياسات العامة لبلده، وذلك أمّا عبر تسنمه مناصب سياسية أو العضوية في حزب سياسي أو الترشيح أو المشاركة في التصويت في الانتخابات أو المشاركة في الاعتصامات والمظاهرات والعضوية في المؤسسات والهيئات العامة. ويسعى كل نسق سياسي إلى اندماج أبناء المجتمع ضمن لوائه وربطهم به

سواء بشكل قسري أم طوعي وعن قناعة، وكلما كانت عملية الاندماج ناجحة فإنَّ هذا يعد مؤشراً على استقرار ذلك النظام. فالمشاركة هي عبارة عن آلية عمل النظام السياسي والديمقراطي، وهي التي تُضفي عليه المشروعية، وتُمكن النظام السياسي من التعرف على آراء المواطنين ومطالبهم لكي يتم أخذها بنظر الاعتبار عند صناعة واتخاذ القرارات، فهي وسيلة بيد المواطنين لضمان تحقيق مطالبهم؛ كونها تعمل على ممارسة تأثير على القرارات التي يصدرها النظام [٥٣]. فالمشاركة تعمل على تعزيز المصالحة الوطنية وبناء السلام والحكم الرشيد، مما يعزز الانتماء للهوية الوطنية الجامعة والاستقرار طويل الأمد ويسعى إلى ايجاد حلول دائمة للنزوح والتهجير.

ولكن في الواقع، كثيراً ما يعجز النازحون والمهجرون في الداخل عن ممارسة حق المشاركة، لاسيما المشاركة الانتخابية، سواء أثناء مدة النزوح أم بعد العودة إلى مناطقهم الأصلية أو حتى المناطق التي توطنوا فيها في محافظات ومُدن أُخرى في الدولة. وقد يُسهم هذا الأمر في حرمانهم من حق التصويت والترشيح ويصل الأمر إلى اقصائهم من الحياة السياسية وإدارة الشؤون العامة في الدولة، مما قد يُسهم بدوره إلى زيادة التهميش والتمييز اللذان كثيراً ما يعاني منهما النازحون والمهجرون داخلياً، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على الشعور والانتماء للهوية الوطنية [٥٤]. فالانتخابات في العراق بشكل عام، لاسيما في محافظة نينوى غالباً ما تتم في جو من التوترات المجتمعية والعنف المستمر. فقد شهدت بعض الحالات عمليات تهديد مرشحين وناخبين أو مضايقتهم أو حتى الاعتداء عليهم في سائر مراحل عملية الاقتراع: أثناء عملية التسجيل في سجلات الناخبين، وأثناء الوصول إلى وثائق بدل الضائع، وحتى أثناء تواجدهم على الطريق إلى مراكز الاقتراع أو داخليها، وفي الحملات الانتخابية، أو حتى عند تولي منصب.

ولا يمكن أن تكون العلمية الانتخابية حرة وشفافة وعادلة وشرعية؛ إلاَّ عندما يكون بمقدور النازحين والمهجرين أن يشاركوا فيها دون خطر وخوف أو ترهيب أو ضرر. فضلاً عن ضعف سبل الوصول إلى مراكز الاقتراع التي في الغالب تكون محدودة بسبب ضعف الأمن وبعد المسافة والافتقار إلى وسائل نقل آمنة يمكن تحمل تكاليفها، أو عدم كفاية ترتيبات التصويت، مثل: عدم كفاية عدد مراكز الاقتراع. فالنساء والمسنين وذوي الاعاقة غالباً ما يواجهون مشكلات في هذا الشأن. كما أنَّ النازحون والمهجرون كثيراً ما يفتقرون إلى المعلومات باللغة التي يفهمونها عن العملية الانتخابية والاحزاب السياسية وترتيبات التصويت. كُل ذلك يُشكل عقبات وتحديات أمام الهوية الوطنية والشعور بالانتماء لها [٥٥].

لذا تُعدُّ المشاركة السياسية والمدنية جزء من عملية بناء السلام وتعزيز الهوية الوطنية في العراق. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية؛ إلاَّ أنَّ الواقع في محافظة نينوى يُشير إلى ضعف مشاركة النازحين والمهجرين في أنشطة المجتمع المدنية والسياسية. فهُناك انخفاض في معدلات المشاركة السياسية والمدنية، وهذا قد يُعزى، جزئياً، إلى عدم وجود فرص عمل، ولكن قد يكون أيضاً نتيجة إيلائهم قدر أكبر من الأولوية لأمنهم والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، أو في الواقع إلى الاستبعاد الفعلي أو المتصور من قبل المجتمع. هذا المستوى المتدني من المشاركة العامة والعقبات التي تواجه النازحين والمهجرين تؤدي إلى فقدان للثقة وضعف في الانتماء الوطني [٥٦].

رابعاً: الفساد الاداري والمالي: يعد البناء الاجتماع هو المسؤول عن حالات الانحلال المجتمعي لاسيما في مرحلة التغيرات والتحولات الاجتماعية التي ترافق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل: الحصار الاقتصادي والحروب. فحالة الحرب التي شهدتها الدولة العراقية في العام ٢٠٠٣ وما تلاها من أزمات اجتماعية فيما بعد، أوجدت معوقات بنيوية حالت بين الأفراد وتحقيق آمالهم وطموحاتهم. وقد ولد هذا الأمر شعوراً لدى العديد من الأشخاص بالتهميش والاقصاء وعدم العدالة والتمييز لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعي. مما زاد من عدم الثقة بالنظام الاجتماعي وقدرته على تحقيق وتلبية طموحات غالبية أبناء المجتمع العراقي، الأمر الذي دفع بعضهم إلى التفكير بوسائل وطرق غير مشروعة ومخالفة للقانون من أجل تحقيق طموحاتهم. هذه الحالة التي عاشها المجتمع العراقي بعد العام ٢٠٠٣ تدل على أنَّ المجتمع يشهد في الوقت الراهن حالة من التراخي السياسي والاخلاقي والاجتماعي وتسيب في معايير المجتمع الضابطة التي توجه سلوكيات الأفراد وضعف في ضبطها وهو ما يؤدي إلى فقدان المؤسسة الضبطية تأثيرها وقوتها [٥٧].

فالمجتمع يتكون تحت سلطة الدولة بكل ما فيه من قواعد ضبط ومنظومة علاقات للجماعات المتباينة في القيم والتقاليد والمصالح، وفي حالة ضعف الدولة أو غيابها لا يُمثل الأشخاص مجتمعاً بل مجموعات من الناس مبعثرة وتتحرك وفقاً لقيمها ومصالحها المتقاطعة. وبالمقابل، بقدر ما تكون سلطة الدولة فاعلة على تلك المجموعات يتحدد مستوى سلوكهم الاجتماعي ومن ثم عطائهم الحضاري. إذاً فالدولة تُعدُّ مظهر من مظاهر الحضارة وعبر قوتها تقوى القيم الحضارية المستندة على سيادة القانون والانضباط والعمل في مجالات الحياة كافة. وفي حالة ضعف الدولة يبقى مواطنوها في حالة فوضى. فيصيب الفساد مؤسسات وأجهزة الدولة، وهذا يظهر في سلوك الأفراد، فتشيع ثقافة التهرب من المسؤولية وينتشر في الجهاز الإداري الرشوة، والمحاباة، والوساطة، والانحراف عن الأهداف العامة، وسوء استخدام السلطة [٥٨]. ولقد أفضى عن نظام المحاصصة السياسية في العراق مجموعة إدارية تفتقر للكفاءة والخبرة، وتستند على الأقارب، والموالين، والأتباع. وأهداف هؤلاء لا تكون موجهة صوب المصلحة العامة، بل نحو المصلحة الخاصة. إنَّ وجود مثل هذه العناصر والأشخاص تفاقم من ضعف الدولة ومؤسساتها فيشيع فيها الفساد وتتبعثر الأموال العامة أكثر، ومن ثم يضعف الانتماء للهوية الوطنية.

ويظهر تحليل منظمة الشفافية الدولية أنَّ التمسك بحقوق الإنسان وحرياته أمر مهم ومحوري في جهود مكافحة الفساد؛ إذ تُسجل الدول التي تنتهك الحقوق والحريات المدنية درجات أدنى على مؤشر مدركات الفساد [*]. وترتبط المستويات العليا من الفساد، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد، بقوة بانتهاك الحقوق والحريات العامة. وعلى الرغم من وجود استثناءات، لكن في معظم الأحيان تكون هُناك علاقة سببية وفي كلا الاتجاهين؛ أيَّ إنَّه كُلما ارتفعت مؤشرات الفساد أدى ذلك إلى تراجع وقيود على الحريات العامة، وبالمقابل، فإنَّ ضُعف الحريات العامة يفاقم من صعوبة مكافحة الفساد [٥٩]. ويصنف العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، إذ احتل المرتبة (١٥٧) عالمياً من بين (١٨٠) دولة شملها التقرير ضمن

مؤشرات مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية في العام ٢٠٢١، مما يؤكد أن الدولة العراقية تعاني من مشكلة متفاقمة دون أن تحدد المنظمة أرقاماً دقيقة لحجم الفساد فيه [٦٠].

وقد كان انتشار الفساد وتصاعد وتائره في العراق نتيجة حتمية لغياب المحاسبة والمساءلة الحقيقة، وانعدام الشعور بالقيم الوطنية مما فسح المجال لأنَّ يصبح الفساد الإداري والمالي ظاهرة عامة تخترق المجتمع العراقي من القمة إلى القاع. منتجاً قيماً غير أخلاقية أشاعت الواسطة، والمحسوبية، والرشوة، وتواصل إعادة توزيع الدخل لصالح الفاسدين والمفسدين. هذه الحالة أفقدت المواطنين الشعور بالأمان والثقة وأعاقت بشكل فاعل شعوره بالانتماء الوطني [٦١].

ويمكن القول: مما سبق طرحهُ من آثار وانعكاسات سلبية على الهوية الوطنية العراقية ناتج عن الأداء المؤسسي السيء، وهو حصيلة طبيعية لضعف الآليات الديمقراطية واحتكار قلة للثروة والسلطة.

المطلب الثاني: آليات تعزيز الهوية الوطنية للنازحين العائدين

في هذا المطلب سنقصر الحديث عن آليتين أساسيتين لتعزيز الهوية الوطنية للنازحين العائدين هُما: الأولى سيادة القانون، التي تضمن المساواة والعدالة في التعامل مع المواطنين جميعاً دون تمييز، بما فيهم النازحون العائدون. والثانية إدارة التنوع، التي تسعى إلى احتضان التنوع والاختلاف الديني والاثني والطائفي والعرقي مما يُعزز التعايش السلمي ويخفف من حدة التوتر الاجتماعي، وهو ما سيتم التطرق لهُ وفق الآتي:

أولاً: سيادة القانون: يعد مبدأ سيادة القانون واحد من أهم مبادئ قيام الدول الديمقراطية، فهو يجعل السيادة المطلقة تعود للقانون وحدهُ. بالشكل الذي يضمن الحماية الفعلية للحريات والحقوق من التعسف أو الانتهاك من قبل السلطة واستبدادها. وهو المعيار الحقيق الذي يقاس عبره مدى خضوع واحترام الدولة بمؤسساتها واجهزتها الإدارية المختلفة لسلطة القانون وتطبيق المعايير الديمقراطية. فسيادة القانون في المفهوم العام هو مبدأ يُشير إلى خضوع الحكام والمحكومين على حداً سواء لمقتضى حُكم القانون. وهذا يعني أنَّ تطبيق القانون والخضوع له على مسافة واحدة للمحكومين والحكام وعلى قدم المساواة [٦٢].

وتقوم الدول بمفهومها الحديث على إحلال علاقة القانون بدلاً عن العلاقات الوجدانية، والعرقية، والدينية، والمهنية، وعلاقات القرابة (العائلية) وغيرها. فسلطة القانون هُنا هي السلطة المرجعية الأعلى في الدولة، وتستمد منها بقية الهيئات والممارسات والتيارات والقطاعات مرجعيتها الرسمية. فالشخص في الدول التقليدية هو مجرد مرعي لهُ بعض الحقوق والامتيازات. بالمقابل، فإنَّ الشخص في دولة القانون هو في الأساس مواطن ويمتلك حقوق طبيعية راسخة لا يُمكن انتزاعها ولا تقبل السلب وهي حقوق طبيعية يحميها ويضمنها ويصونها القانون. إنَّ دولة القانون هي المعادلة التنظيمية السياسية التي تنقلب عبرها العلاقة بين الحاكم والمحكوم، والدولة والفرد رأساً على عقب. فإذا كانت الحقوق في الدولة التقليدية تُعدُّ منح تهِبُها الدولة لرعاياها وتميز بينهم بشكل استثنائي؛ فإنَّ دولة القانون هي تعبير عن إرادة المواطن وتجسيد مؤسسي يضمن حقوقه وحرياته [٦٣].

فكُل فرد لـه الحق أن يتم التعامل معه باحترام وكرامة وهذا الاحترام وتلك الكرامة متاحان للأفراد عبر تمتعهم بحقوق الإنسان وحرياته جميعها، ولا يُمكن للإنسان الحفاظ على كرامته واحترامه إلاَّ بسيادة القانون؛ فهو الأساس القانوني للحرية والعيش الكريم. وينتج عن سيادة القانون، بالضرورة، مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون؛ إذا يعد المواطنين جميعاً متساوين أمام القانون، مهما اختلفت وتنوعت دياناتهم أو وظائفهم أو أوضاعهم الاجتماعية أو صفاتهم، ودون النظر إلى اللون أو العرق أو المذهب، فضلاً عن خضوع السلطات كافة لأحكام القانون [٦٤]؛ لذا فإنَّ سيادة القانون تُعزز من قيم المواطنة، عبر خضوع الجميع حكاماً ومحكومين لسلطات القانون دون تمييز.

وعلى الرغم من وجود العديد من الضمانات الدستورية والقانونية التي تدعم مبدأ سيادة القانون في الدولة العراقية؛ إلاَّ أنَّ خطورة الوضع الراهن وضرورة التطلع نحو مستقبل أفضل يُحتم على الجميع الالتفات صوب إجراء مراجعات معمقة وموضوعية ودقيقة لآليات تطبيق القانون التي انعكست سلباً على الهوية الوطنية العراقية، بعيداً عن الانتماءات الضيقة والمكوناتية، وعلى المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة[٦٥]؛ لذا ينبغي تعزيز احترام حقوق الأفراد والجماعات، عبر سيادة القانون الذي سيسهم في بناء الثقة بين النازحين والمجتمع، مما يُعزز انتمائهم للوطن وتماسكهم مع مكونات المجتمع الأُخرى.

ثانياً: إدارة التنوع: إنَّ التنوع الاثني والديني واللغوي والطائفي لا يعد عامل من عوامل النزاع والشقاق، لكن عندما تتم إدارة هذا التنوع بطريقة سيئة عبر التهميش والاقصاء من قبل النُخب السياسية والاجتماعية ويتم توظيفهُ في النزاعات السياسية والاقتصادية سيؤدي ذلك إلى ظهور مستويات جديدة من عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي. إنَّ إشكالية المجتمع العراقي، لاسيما في محافظة نينوى، تظهر في سياقات دينية وقومية وطائفية قائمة على أساس المذهب ومتداخلة مع السياقات القبلية والعشائرية والعائلية، وعلى الرغم من أنَّ الأمر الطبيعي أن تكون لكل شخص والمجتمع هوية جامعة ذات مرجعية أساسية فاعلة وواحدة يرتبط بها أو يتحد بها أو على الأقل تكون هي السائدة من الوجهة العملية والنظرية، ولا تتعرض لمنافسة شديدة وخطيرة مع انتماءات أو مرجعيات أُخرى موازية أو منافسة [٦٦].

لذلك من الأهمية بمكان أن تتم عملية إدارة التنوع بطريقة ايجابية تحقق البناء المطلوب؛ لذا ينبغي أن تتضافر الجهود بهدف ترسيخ التعايش السلمي بين المكونات المتعددة والمتنوعة الذي يتحقق على أثره الانتماء الوطني الذي يحد من تطرف النزاعات العرقية ويخفف من حدة التعصب والتوتر المجتمعي في المكونات ويعمل على ازالت الحواجز النفسية بين المكونات الاجتماعية المتنوعة والمتعددة بالشكل الذي ينمي شعور الانسانية والأخوة ويقضي على الضغينة والحقد وصولاً إلى إشاعة التعاون والمحبة بين المكونات وتقوية العلاقات بينها[٦٧]، عبر توافر مساحات آمنة للحوار والالتقاء بين المكونات المتنوعة لتقليل المفاهيم الخاطئة وبناء التفاهم وتطوير العلاقات الصحيحة بين المكونات عبر الأنشطة الثقافية والاجتماعية الزيارات والحوار بين الاديان ومبادرات خدمة المجتمع التي تُعزز التعايش السلمي بين المكونات، ومن ثم تعزيز قيم المواطنة[٦٨].

إنَّ التنوع الذي تمتاز به الدولة العراقية، أصبح نقمة عليها. فالتنوع الديني والقومي والطائفي والاثني في العراق، يُعاني من مشكلات داخلية عدة تجاه ذاته أولاً وفي محيطة الخارجي ثانياً، سببتها سياسات حكومية سابقة ونهج حالي، سواء على المستوى القانوني أم السياسي أم الاجتماعي، أضعفت عملية الاندماج والقبول الاجتماعي لهذا التنوع. فكان بعض هذا التنوع، لاسيما التنوع الديني في محافظة نينوى، مدعاة لحالات قتل وطائفية وتكفير، في ظل ضعف الرقابة القانونية وتصاعد وتيرة موجات التطرف. لذا فإنَّ غياب أو ضعف روافد التنوع الذي تتميز به الدولة العراقية، لاسيما محافظة نينوى، يعني تهديد لكيان الدولة؛ وهذا الأمر يفرض على المواطنين العراقيين والحكومات معاً الحفاظ على هذا التنوع المميز، ولابد من إشاعة قيم المواطنة التي تحتضن هذا التنوع [٦٩]. وعلى الرغم من أهمية عملية إدارة هذا التنوع؛ إلاَّ أنَّ الحكومات العراقية التي تعاقبت على الحكم بعد العام ٢٠٠٣، لم تناقش مشكلات وقضايا التنوع بجدية لحل هذه الاشكالية، التي يعاني منها التنوع في الدولة العراقية بمسمياته المذكورة كافة. ومن هُنا على الحكومة العراقية أنّ تعمل جاهدة على إدارة التنوع بشكل حقيقي وفعال، وصولاً إلى تحقيق بيئة قادرة على تعزيز الهوية الوطنية الجامعة للجميع.

ومما سبق يُمكننا القول: أنَّ عملية النزوح التي شهدتها محافظة نينوى في العام ٢٠١٤، أثرت بشكل كبير على الهوية الجامعة؛ إذ أسهمت تلك العملية في تفكيك روابط المجتمع، وأدت إلى الانقسام والشعور بالاغتراب. وعلى الرغم من ذلك، يُمكن معالجة الوضع عبر سيادة القانون وإدارة التنوع اللذان يؤديان دوراً مهماً في تعزيز قيم المواطنة. فالمساواة والعدالة التي تُطبق على الجميع، فضلاً عن الاعتراف بالتنوع، يعمل على تعزيز انتماء الأفراد للوطن وشعورهم بالمسؤولية المشتركة صوب وطنهم. وبذلك، يتحقق القبول الاجتماعي وتترسخ الهوية الوطنية القائمة على الاحترام والتعاون المتبادل بين فئات المجتمع كافة.

الخاتمة

إنَّ أزمة النزوح، لاسيما في محافظة غنية تاريخياً وثقافياً مثل محافظة نينوى، تُشكل تحدياً يُهدد الهوية الوطنية؛ كونها تُسهم في زيادة التوتر الاجتماعي وتعمل على تراجع عملية القبول الاجتماعي وتقوض الشعور بالانتماء للوطن. فقد كشفت الدراسة، أنَّ عملية القبول الاجتماعي للنازحين الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية في نينوى، تُشكل عُنصراً مهماً في تعزيز التماسك الاجتماعي والهوية الوطنية في المحافظة. إذ بينت الدراسة أنَّ العودة الآمنة للنازحين لا تنحصر في الوضع المكاني فقط، إنما تتطلب قبولاً اجتماعياً فعلياً يتم ترجمته إلى واقع عملي قائم على المساواة والاحترام، الأمر الذي يسهم في ترسيخ الشعور بالانتماء للوطن لدى النازحين العائدين في محافظة نينوى.

لقد اتضح عبر هذه الدراسة، أنَّ الانتماء الوطني لا يُمكن أن يتحقق إلاَّ عبر والمساواة والاحترام بين أبناء المجتمع كافة، وهذا ما يحتاج بدوره إلى تفعيل سيادة القانون، الذي يضمن حقوق وحريات الجميع، ومن ضمنهم النازحين العائدين. فضلاً عن ذلك فإنَّ إدارة التنوع الديني والاثني والقومي والعرقي

بالشكل الذي يضمن تعايشاً سلمياً بين المكونات الاجتماعية المختلفة، يؤدي إلى تعزيز عملية قبول النازحين العائدين ويُسهم في أيجاد بيئة داعمة تعمل على ترسيخ الهوية الجامعة المشتركة. وفي هذا السياق، فإنَّ عملية إعادة/بناء الثقة للنازحين العائدين تحتاج إلى تبني سياسات اقتصادية وأمنية واجتماعية شاملة تُعالج التحديات أمام النازحين العائدين. لذا يُمكن للقبول الاجتماعي أن يُسهم في تعزيز تماسك النسيج المجتمع، ويعمل على تعزيز الانتماء الوطني للنازحين العائدين في محافظة نينوى، الأمر الذي يدعم التنمية المستدامة والاستقرار على المستوى الوطني.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

١. هُناك مجموعة من التحديات تواجه عودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، منها ما هو مرتبط بالوضع السياسي وعدم الاستقرار الأمني والنزاعات في بعض المناطق التي تُعيق عملية العودة الأمنة للنازحين.

٢. تسبب النزوح في ايجاد وصمة عار اجتماعية تُلاحق بالنازحين العائدين، إذ يُعانون من التمييز وصعوبة الاندماج في المجتمع وبناء علاقات اجتماعية مستقرة، مما أثر بشكل سلبي على تقبل المجتمع لهم.

٣. إنَّ تدهور البنى التحتية والاقتصادية في محافظة نينوى يُشكلان تحدياً أمام عودة النازحين إلى مناطقهم، إذ يواجه النازحين العائدين صعوبات عدة مثل: قلة فرص العمل، وقلة الموارد، وغيرها.

٤. أدى النزوح والتهجير إلى انقسام مجتمعي انعكس سلباً على الهوية الوطنية للنازحين العائدين، إذ يشعرون أنهم معزولين عن المجتمع وعن المشروع الوطني، نتيجة لتجاربهم القاسية في النزوح.

٥. يؤدي القبول الاجتماعي دوراً مهماً وحيوياً في تعزيز الانتماء والهوية الوطنية، إذ يُسهم في إعادة/بناء الثقة بين المجتمع والنازحين العائدين ويُقلل من مستوى التوتر الاجتماعي، وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على الهوية الوطنية الجامعة.

٦. يتطلب تعزيز الهوية الوطنية سيادة القانون، وتعزيز إدارة التنوع عبر سياسات عامة شاملة تُعزز الحقوق والحريات، وتتكفل بالاندماج الاجتماعي والاقتصادي للنازحين، فضلاً عن معالجة أسباب النزوح.

المصادر

١) احمد حسن وميس الجبوري، تقرير التحديات الانسانية في ازمة النزوح في العراق، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الاقليات الدولية، لندن، ٢٠١٦.

٢) احمد حسين عبد الجبوري، التهجير القسري من ضواحي مدينة كركوك عام ٢٠١٤ التحديات وآمال العودة، مجلة الآداب، العدد وقائع مؤتمر بناء السلام ومنع الابادة الجماعية الجزء الأول، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.

٣) احمد قاسم مفتن، التحديات الاجتماعي للواقع المعاش في العراق: رؤى سياساتية، مؤسسة فردريش ايبرت، عمان، ٢٠٢٠.

٤) احمد محمد علي جابر العوادي، إشكالية ظاهرة النزوح في العراق وابعادها المستقبلية، قضايا سياسية، العدد٥٥، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٨.
٥) أليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة: علي وطفه، ط١، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ١٩٩٣.
٦) أمة الزهراء عب محمد، الفساد الاداري كمشكلة اجتماعية دراسة نظرية تطبيقية، مجلة أوروك للأبحاث الانسانية، المجلد٣، العدد٣، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٠.
٧) باديس بوشامة، المشاركة السياسية واشكالية المفهوم، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، العدد٩، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهدي –أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٨.
٨) بكر خضر جاسم وحميد كردي عبدالعزيز، التماسك الاجتماعي في المجتمع الانباري لمرحلة ما بعد النزوح، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد١، العدد١، كلية التربية للعوم الانسانية، جامعة الانبار، ٢٠٢١.
٩) بيان صحفي لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر: تحديات هائلة تواجه النازحين العائدين إلى ديارهم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
١٠) بيكو باريك، اعادة النظر في التعددية الثقافية، ترجمة: مجاب الامام، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧.
١١) تقرير لجنة الانقاذ الدولية، احتياجات الحماية للنازحين، العراق، نيسان ٢٠٢٢.
١٢) حسن هاشم حمود، الوصم والاعاقة دراسة تحليلية في التمثيلات الاجتماعية للإعاقة، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد١، العدد٤٥، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣.
١٣) حميد كردي عبدالعزيز الفلاحي، الآثار الاجتماعية للحرب على المجتمع: دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة، مجلة آداب الفراهيدي، العدد٢٢، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٥.
١٤) حميد كردي عبدالعزيز الفلاحي، محددات الاندماج الاجتماعي للنازحين قسراً إلى إقليم كردستان: اربيل انموذجاً، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد١، كلية التربية للعوم الانسانية، جامعة الانبار، ٢٠١٩.
١٥) خالد عبدالاله عبدالستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد٢، مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
١٦) خيام محمد الزعبي، العولمة الثقافية وتآكل الهوية الوطنية، قضايا سياسية، ال عدد٤٧، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧.
١٧) دينا هاتف مكي، تحولات الهوية في العراق بين الهوية الوطنية والفرعية، المجلة السياسية والدولية، لعدد ٣١–٣٢، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦.
١٨) رشا هاشم فالح وأساور عبدالحسين عبد السادة العنزي، تحديات الاندماج الاجتماعي للأسر المتأثرة بالنزاع، مجلة نسق، مجلة نسق، مجلد٣٥، العدد١٠، ٢٠٢٢.

١٩) رفعت عبدالله جاسم، هل توجد وصمة عار مرتبطة بكوفيد ١٩ في العراق، مجلة آداب المستنصرية، المجلد٤٥، العدد٩٦، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١.

٢٠) رفيف عبد الحافظ محمد تقي، قياس الهوية الوطنية لدى طلبة قسم الارشاد التربوي، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد٤٥، العدد١، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠٢٠.

٢١) رياض مهدي عبد الكاظم، دور الأمم المتحدة في عودة النازحين في العراق بين اعادة الاستقرار والحلول المستدامة، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد١٧، ال عدد٤٧، كلية التربية للعوم الانسانية، جامعة واسط، ٢٠٢١.

٢٢) زينب حسن لفته، الضغوط النفسية لدى طلبة عوائل النازحين، مجلة اشراقات تنموية، المجلد٧، العدد٣١، المؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، بغداد، ٢٠٢٢.

٢٣) سجاد باقر كاظم، نظام الحكم في العراق واشكالية التنوع المجتمعي، مجلة نسق، المجلد ٣٩، العدد٢، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، بغداد، ٢٠٢٣.

٢٤) سداد مولود سبع، الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٦٨، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

٢٥) سعد محمد علي الكرعاوي وعقيل عبد جال الحميداوي، الوصم الاجتماعي وجائحة كورونا COVID-19، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد ١٨، العدد٥١، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، ٢٠٢٢.

٢٦) سلوى احمد ميدان وشيماء جمال، الاثار المترتبة على عملية النزوح الداخلي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٨، العدد٣٠، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠١٩.

٢٧) سميرة حسن عطية، اهمية نشر ثقافة التعايش السلمي في التطوير الاداري لمؤسسات التعليم العالي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ٢، عدد خاص، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

٢٨) شلال حميد سلمان واياس محمد عزيز، منظومة الفكر الاجتماعي وعلاقتها بقبول الآخر، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد١٤، العدد٢، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، ٢٠٢٤.

٢٩) صفاء وديع عبد السادة ودعاء هادي خضير عبدالسادة، القبول الاجتماعي لدى طلبة الجامعة، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، المجلد٤، العدد٢، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠٢١.

٣٠) عبدالزهرة علي الجنابي وفاطمة صلاح مهدي المعموري، النزوح الداخلي في العراق: دراسة تطبيقية على النازحين القادمين إلى محافظة بابل بعد ٢٠١٤/٦/١٠، مجلة العلوم الانسانية، ٢٠١٩، المجلد ٢، العدد ٢٦، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٩.

٣١) عبدالله عثمان عبدالله احمد وتوفيق عبدو سعيد محمد، الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالمهارات اللغوية

لدى طلبة قسم اللغة الانجليزية في جامعة تعز –فرع التربة، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد٥٩، العدد١، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٣٢) عبير سهام مهدي، بناء دولة القانون في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد٩، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨.

٣٣) عدنان قادر عارف زنكنة، الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة: دراسة تحليلية–تاريخية في الدستور الملكي والدساتير العراقية المؤقتة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد٩، العدد٢، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كركوك، ٢٠١٤.

٣٤) عزالدين المحمدي، سيادة القانون والعدالة والاعتدال طريقنا للسلام والتنمية والاستقرار، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٨، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٠١٨.

٣٥) علي محسن ياس العامري، الضغوط النفسية لدى النازحين، مجلة التربية الاساسية، المجلد٢٢، العدد٩٦، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.

٣٦) عياد شهد ريسان عبيد، الوصم الاجتماعي لدى اسر الاطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة نسق، المجلد٣٦، العدد٣، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، بغداد، ٢٠٢٢.

٣٧) كريم محمد حمزة، نظريات علم الاجتماع: مقدمة تعريفية، ط١، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٥.

٣٨) مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، دليل ارشادي عن حماية النازحين داخلياً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين، جنيف، ٢٠١٠.

٣٩) محمد برهان مهدي ونبيل جاسم محمد، ازمة النزوح وتداعياتها على قيم المواطنة بعد عام ٢٠١٤، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد٣، العدد٣، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، ٢٠٢١.

٤٠) مصدق عادل طالب، دور الدستور والقانون في ارساء التعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٠٢٢.

٤١) المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤٢) مفيد ذنون يونس، التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات اقليمية، المجلد٦، العدد١٣، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، ٢٠٠٩.

٤٣) منتهى جواد كاظم، مبدأ سيادة القانون في شؤون الضرائب، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١٤، العدد٥٢، كلية القانون، جامعة الكوفة، ٢٠٢٢.

٤٤) المنظمة الدولية للهجر في العراق بالتعاون مع مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون، الوصول إلى حلول دائمة بين النازحين في العراق من المعايير الثمانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للتوصل إلى حل دائم، ٢٠٢٠.

٤٥) منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١، برلين، ٢٠٢٢.

٤٦) نور عبدالحسن كاظم القريشي، ادارة التنوع وبناء الهوية الوطنية في سنغافورة، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد٧، العدد٢، كلية دجلة الجامعة، ٢٠٢٤.

٤٧) هيلين محمد عبد الحسين، النزوح في العراق: دراسة تطبيقية على النازحين إلى مدينة النجف، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد١، العدد٤٩، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، ٢٠١٨.

٤٨) وزارة الهجرة والمهجرين بالتعاون مع وزارة التخطيط، المسح الوطني للنازحين في العراق، بغداد، ٢٠٢٠.

٤٩) وزارة الهجرة والمهجرين، الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الاصلية المحررة، بغداد، ٢٠٢١.

٥٠) وليد عبد جبر، ازمة النزوح والامن الانساني في العراق: تحديات التكيف ومخاضات الانتماء دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد واربيل، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد٥٤، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

٥١) صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، الوصم الاجتماعي، مكتب السودان، ٢٠ تموز ٢٠٢٠. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/١، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر الرابط الآتي: https://www.unicef.org/sudan/ar/

52) Kayleigh Neff, The impact of ostracism on stigma consciousness and rejection sensitivity, Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for Graduation in the College Honors Program, New York, 2012.

53) Howard S. Becker, outsiders, studies in the sociology of Derian, New york free prss, 1963.

54) Elizabeth. B. Hurlock, Child Development, 5th Ed, McGraw-Hill series in psychology, New York.

55) Carter V.Good, Dictionary of Education, 3rd Ed, McGraw-Hill Book Company, New York, 1973.

الهوامش

(١) صفاء وديع عبد السادة ودعاء هادي خضير عبدالسادة، القبول الاجتماعي لدى طلبة الجامعة، مجلة اوروك للعلوم الانسانية، المجلد٤، العدد٢، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠٢١، ص١١٦٠.

(٢) عبدالله عثمان عبدالله احمد وتوفيق عبدو سعيد محمد، الذكاء الاجتماعي وعلاقته بالمهارات اللغوية لدى طلبة قسم اللغة الانجليزية في جامعة تعز –فرع التربة، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد٥٩، العدد١، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص٥٨.

(٣) شلال حميد سلمان وايناس محمد عزيز، منظومة الفكر الاجتماعي وعلاقتها بقبول الآخر، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد١٤، العدد٢، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، ٢٠٢٤، ص٢١٥٥.

(4) Elizabeth. B. Hurlock، Child Development، 5th Ed، McGraw-Hill series in psychology، New York، p.266.

(5) Carter V. Good، Dictionary of Education، 3rd Ed، McGraw-Hill Book Company، New York، 1973، p218.

(٦) صفاء وديع عبد السادة ودعاء هادي خضير عبدالسادة، مصدر سبق ذكره، ص١١٦٢.

(٧) شلال حميد سلمان وايناس محمد عزيز، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥٧.

(٨) احمد محمد علي جابر العوادي، إشكالية ظاهرة النزوح في العراق وابعادها المستقبلية، قضايا سياسية، العدد٥٥، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٨، ص٢١٩.

(٩) عبدالزهرة علي الجنابي وفاطمة صلاح مهدي المعموري، النزوح الداخلي في العراق: دراسة تطبيقية على النازحين القادمين إلى محافظة بابل بعد ٢٠١٤/٦/١٠، مجلة العلوم الانسانية، ٢٠١٩، المجلد ٢، العدد ٢٦، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٩، ص٥١٦.

(١٠) بكر خضر جاسم وحميد كردي عبدالعزيز، التماسك الاجتماعي في المجتمع الانباري لمرحلة ما بعد النزوح، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد١، العدد١، كلية التربية للعوم الانسانية، جامعة الانبار، ٢٠٢١، ص٣٣٣.

(١١) وليد عبد جبر، ازمة النزوح والامن الانساني في العراق: تحديات التكيف ومخاضات الانتماء دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد واربيل، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد٥٤، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص٨٤.

(١٢) عدنان قادر عارف زنكنة، الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة: دراسة تحليلية–تاريخية في الدستور الملكي والدساتير العراقية المؤقتة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد٩، العدد٢، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كركوك، ٢٠١٤، ص٩٩.

(١٣) نور عبدالحسن كاظم القريشي، ادارة التنوع وبناء الهوية الوطنية في سنغافورة، مجلة كلية دجلة الجامعة،المجلد٧، العدد٢، كلية دجلة الجامعة، ٢٠٢٤، ص٨٨.

(١٤) خيام محمد الزعبي، العولمة الثقافية وتآكل الهوية الوطنية، قضايا سياسية، العدد٤٧، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص٢٦٥.

(١٥) رفيف عبد الحافظ محمد تقي، قياس الهوية الوطنية لدى طلبة قسم الارشاد التربوي، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد٤٥، العدد١، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠٢٠، ص٧٣٦.

(١٦) دينا هاتف مكي، تحولات الهوية في العراق بين الهوية الوطنية والفرعية، المجلة السياسية والدولية، لعدد ٣١–٣٢، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٦، ص٤٧١.

(١٧) أليكس ميكشيللي، الهوية، ترجمة: علي وطفه، ط١، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، ١٩٩٣، ص٧.

(١٨) سداد مولود سبع، الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٦٨، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص١٠٦.

(١٩) بيكو باريك، اعادة النظر في التعددية الثقافية، ترجمة: مجاب الامام، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٧، ص٣٩٦.

(٢٠) احمد قاسم مفتن، التحديات الاجتماعي للواقع المعاش في العراق: رؤى سياساتية، مؤسسة فردريش ايبرت، عمان، ٢٠٢٠، ص٢.

(٢١) وزارة الهجرة والمهجرين، الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم الاصلية المحررة، بغداد، ٢٠٢١، ص٧.

(٢٢) حميد كردي عبدالعزيز الفلاحي، محددات الاندماج الاجتماعي للنازحين قسراً إلى إقليم كردستان: اربيل انموذجاً، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد١، كلية التربية للعوم الانسانية، جامعة الانبار، ٢٠١٩، ص٣٣١.

(٢٣) رشا هاشم فالح وأساور عبدالحسين عبدالسادة العنزي، تحديات الاندماج الاجتماعي للأسر المتأثرة بالنزاع، مجلة نسق، مجلة نسق، مجلد٣٥، العدد١٠، ٢٠٢٢، ص٣٠٦.

(٢٤) تقرير لجنة الانقاذ الدولية، احتياجات الحماية للنازحين، العراق، نيسان ٢٠٢٢، ص٩.

(٢٥) المنظمة الدولية للهجر في العراق بالتعاون مع مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون، الوصول إلى حلول دائمة بين النازحين في العراق من المعايير الثمانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للتوصل إلى حل دائم، ٢٠٢٠، ص١٩.

(٢٦) وزارة الهجرة والمهجرين بالتعاون مع وزارة التخطيط، المسح الوطني للنازحين في العراق، بغداد، ٢٠٢٠، ص٤٠.

(٢٧) احمد حسين عبد الجبوري، التهجير القسري من ضواحي مدينة كركوك عام ٢٠١٤ التحديات وآمال العودة، مجلة الآداب، العدد وقائع مؤتمر بناء السلام ومنع الابادة الجماعية الجزء الأول، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص٢٢٤.

(٢٨) علي محسن ياس العامري، الضغوط النفسية لدى النازحين، مجلة التربية الاساسية، المجلد٢٢، العدد٩٦، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص٨١٣.

(٢٩) هيلين محمد عبد الحسين، النزوح في العراق: دراسة تطبيقية على النازحين إلى مدينة النجف، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد١، العدد٤٩، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، ٢٠١٨، ص٢٧٨-٢٧٩.

(٣٠) زينب حسن لفته، الضغوط النفسية لدى طلبة عوائل النازحين، مجلة اشراقات تنموية، المجلد٧، العدد٣١، المؤسسة العراقة للثقافة والتنمية، بغداد، ٢٠٢٢، ص٨٦٠.

(٣١) رشا هاشم فالح وأساور عبدالحسين عبدالسادة العنزي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٢.

(٣٢) رشا هاشم فالح وأساور عبدالحسين عبدالسادة العنزي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠٥.

(٣٣) رياض مهدي عبد الكاظم، دور الأمم المتحدة في عودة النازحين في العراق بين اعادة الاستقرار والحلول المستدامة، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد١٧، العدد٤٧،كلية التربية للعوم الانسانية، جامعة واسط، ٢٠٢١، ص٢٠٢.

(٣٤) وزارة الهجرة والمهجرين، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٣٥) بيان صحفي لرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر: تحديات هائلة تواجه النازحين العائدين إلى ديارهم، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٩/٢/٤.

(٣٦) المعجم الوسيط، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٨٤٦.

(٣٧) حسن هاشم حمود، الوصم والاعاقة دراسة تحليلية في التمثيلات الاجتماعية للإعاقة، مجلة حمورابي للدراسات،المجلد١، العدد٤٥، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣، ص٤٥.

(٣٨) صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) ، الوصم الاجتماعي، مكتب السودان، ٢٠ تموز ٢٠٢٠. تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٩/١، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر الرابط الآتي:
https://www.unicef.org/sudan/ar/

(39) Howard S. Becker، outsiders، studies in the sociology of Derian، New york free prss، 1963، p9.

(٤٠) حسن هاشم حمود، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

(٤١) كريم محمد حمزة، نظريات علم الاجتماع: مقدمة تعريفية، ط١، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٨١-٢٨٢.

(٤٢) عياد شهد ريسان عبيد، الوصم الاجتماعي لدى اسر الاطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة نسق، المجلد٣٦، العدد٣، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، بغداد، ٢٠٢٢، ص٨١٢.

(43) Kayleigh Neff، The impact of ostracism on stigma consciousness and rejection sensitivity، Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for Graduation in the College Honors Program، New York، 2012، P12.

(٤٤) سعد محمد علي الكرعاوي وعقيل عبد جال الحميداوي، الوصم الاجتماعي وجائحة كورونا COVID-19، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد ١٨، العدد٥١، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، ٢٠٢٢، ص٦٦-٦٧.

(٤٥) رفعت عبدالله جاسم، هل توجد وصمة عار مرتبطة بكوفيد ١٩ في العراق، مجلة آداب المستنصرية، المجلد٤٥، العدد٩٦، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١، ص٩.

(٤٦) سعد محمد علي الكرعاوي وعقيل عبد جال الحميداوي، المصدر السابق، ص٦٧.

(٤٧) رشا هاشم فالح وأساور عبدالحسين عبدالسادة العنزي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٢٠٤.

(٤٩) سلوى احمد ميدان وشيماء جمال، الاثار المترتبة على عملية النزوح الداخلي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٨، العدد٣٠، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠١٩، ص٩٨.

(٥٠) محمد برهان مهدي ونبيل جاسم محمد، ازمة النزوح وتداعياتها على قيم المواطنة بعد عام ٢٠١٤، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد٣، العدد٣، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الانبار، ٢٠٢١، ص٢٠٤.

(٥١) احمد حسن وميس الجبوري، تقرير التحديات الانسانية في ازمة النزوح في العراق، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الاقليات الدولية، لندن، ٢٠١٦، ص٢١.

(٥٢) محمد برهان مهدي ونبيل جاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.

(٥٣) باديس بوشامة، المشاركة السياسية واشكالية المفهوم، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، العدد٩، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة العربي بن مهدي –أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٨، ص٤٣.

(٥٤) مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، دليل ارشادي عن حماية النازحين داخلياً، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين، جنيف، ٢٠١٠، ص٣٢٦.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٣٢٧.

(٥٦) احمد حسن وميس الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

(٥٧) حميد كردي عبدالعزيز الفلاحي، الآثار الاجتماعية للحرب على المجتمع: دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة، مجلة آداب الفراهيدي، العدد٢٢، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٥، ص٣٨٦.

(٥٨) أمة الزهراء عب محمد، الفساد الاداري كمشكلة اجتماعية دراسة نظرية تطبيقية، مجلة أوروك للأبحاث الانسانية، المجلد٣، العدد٣، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٠، ص١٣١.

(*) مؤشر مدركات الفساد (CPI): وهو مؤشر يصنف الدول وفقاً لمستويات الفساد في القطاع العام يُنشر سنوياً من قبل منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية منذ العام ١٩٩٥، ويصنف مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٢١ (١٨٠) دولة إقليماً شملها التقرير، وفقاً للمستويات المدركة لفساد قطاعها العام، طبقاً لخبراء وأوساط الأعمال. يستخدم مؤشر مدركات الفساد مقياساً يتدرج من 0 إلى 100، تُشير الدرجة 100 إلى الأكثر نزاهة، بينما تشير درجة 0 إلى الأكثر فساداً. ينظر: منظمة الشفافية الدولية.

(٥٩) منظمة الشفافية الدولية، تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١، برلين، ٢٠٢٢، ص٩.

(٦٠) المصدر نفسه، ص٣.

(٦١) مفيد ذنون يونس، التنمية الاقتصادية والمواطنة ودور مؤسسة الحكم، مجلة دراسات اقليمية، المجلد٦، العدد١٣، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، ٢٠٠٩، ص٣٢.

(٦٢) منتهى جواد كاظم، مبدأ سيادة القانون في شؤون الضرائب، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١٤، العدد٥٢، كلية القانون، جامعة الكوفة، ٢٠٢٢، ص٢٤٧.

(٦٣) عبير سهام مهدي، بناء دولة القانون في العراق، المجلة السياسية والدولية، العدد٩، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص٦٠.

(٦٤) عزالدين المحمدي، سيادة القانون والعدالة والاعتدال طريقنا للسلام والتنمية والاستقرار، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٨، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٠١٨، ص٤٩٧.

(٦٥) مصدق عادل طالب، دور الدستور والقانون في ارساء التعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٠٢٢، ص٦٨.

(٦٦) سجاد باقر كاظم، نظام الحكم في العراق واشكالية التنوع المجتمعي، مجلة نسق، المجدل٣٩، العدد٢، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، بغداد، ٢٠٢٣، ص٧٩٤.

(٦٧) خالد عبدالاله عبدالستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، العدد٢، مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص٣٢١.

(٦٨) سميرة حسن عطية، اهمية نشر ثقافة التعايش السلمي في التطوير الاداري لمؤسسات التعليم العالي في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ٢، عدد خاص، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢، ص١١٨.

(٦٩) سجاد باقر كاظم، مصدر سبق ذكره، ص٧٩٦.